الحكومة اللبنانية تنفي شائعات رمي سلاح حزب الله بالبحر أو تسليمه لإسرائيل



أكد رئيس الوزراء اللبناني، نواف سلام، اليوم الخميس، أن سلاح حزب الله اللبناني يجب أن يكون تحت سلطة جميع اللبنانيين وبقرار من الحكومة، نافياً شائعات متداولة، حول رمي سلاح حزب الله اللبناني في البحر، أو تسليمه لإسرائيل.

وقال سلام في تصريحات لقناة "إل بي سي" اللبنانية، أنه لا يرى "أي خطر بشأن عودة اقتتال داخلي في لبنان"، مشيرا إلى أن "البلاد مرت بحروب أهلية سابقة وأن لا أحد يسعى لتكرارها".

وأضاف أن الحكومة اللبنانية تعمل على منع أي تصعيد وعدم التورط في السياسة الإقليمية، مع ضمان وسائل لوقف الاعتداءات الإسرائيلية وتأمين انسحاب كامل للقوات الإسرائيلية.

وبخصوص إعادة إعمار لبنان، أشار نواف سلام إلى أن العملية تتطلب إمكانيات مالية، مؤكداً إقرار مجلس النواب قرضاً من البنك الدولي بقيمة 250 مليون دولار، مع توقع بدء الصرف مع مطلع العام الجاري.

ودخل اتفاق وقف إطلاق النار بين حزب الله وإسرائيل، حيز التنفيذ في 27 نوفمبر 2024، وكان من المفترض أن يستكمل الجيش الإسرائيلي انسحابه من المناطق، التي احتلها جنوبي لبنان، بحلول 26 يناير/ كانون الثاني الماضي.

لكن إسرائيل لم تلتزم بالموعد، وأبقت على وجودها العسكري في 5 نقاط استراتيجية جنوبي البلاد وتواصل تنفيذ ضربات جوية ضد مناطق متفرقة من لبنان، معللة ذلك "بضمان حماية مستوطنات الشمال"، بينما يؤكد لبنان رفضه القاطع للاعتداءات الإسرائيلية ويطالب بوقفها.